الفلاحة و الصيد البحري في جزيرة جربة (1918–1939)

من خلال محاضر جلسات المجلس البلدي.

Agriculture and fishing in the island of Djerba (1939-1918) Through the minutes of the municipal council meetings.

د.حسن النجار

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية – بتونس

najjarhassen71@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2022/12/06 تاريخ القبول: 2022/12/21 تاريخ النشر: 2022/12/30

Abstract:

This research falls within the field of local historical geography, which is one of the important fields in contemporary historical studies interested in the Mediterranean basin. In the period between the two wars, the djerbian economy relied mainly on agriculture and fishing. This sector contributed to achieving self-sufficiency in food for the inhabitants of the island of Djerba, despite the fact that agriculture is closely related to the annual rate of rainfall on the island.

And it was possible for us, through the available data on agriculture and fishing, to know the most prominent characteristics of the Djerba economy in that period, by adopting an analytical approach to the available data, whether in the national archives or in the archives of the municipality of Djerba, or extracted from some sources and references.

Agriculture was characterized by the domination of rain-fed grain crops that depended mainly on rain water, such as wheat and barley. As for the irrigated farming, it depended on the water of the wells spread in the fresh areas of the island, which contained all kinds of fruit trees, especially oranges and apples.

As for fishing, Europeans have been active in extracting the white sponge available on the coast of the island, which was based on advanced means. As for the djerbian fishermen, and by virtue of their modest capabilities, they were content with hunting black sponges near the coasts. Fishing also contributed to absorbing unemployment and saving the island from famine during the dry seasons.
Keywords: agriculture; Fishing; rain water; Wells Water; rain-fed crops; irrigated crops; Self-sufficiency; famine; agricultural colonialism; white sponge; black sponge.

الملخص:

يندرج هذا البحث ضمن مجال الجغرافية التاريخية ذات البعد المحلي، وهو من المجالات الهامة في الدراسات التاريخية المعاصرة المهتمة بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

كان الاقتصاد الجربي في فترة ما بين الحربين يعتمد بالأساس على الفلاحة والصيد البحري. وقد ساهم هذا القطاع في تحقيق الاكتفاء الغذائي الذاتي لسكان جزيرة جربة، رغم ارتباط الفلاحة الشديد بالمعدل السنوي لنزول الأمطار في الجزيرة.

وقد أمكن لنا من خلال المعطيات المتوفرة حول الفلاحة والصيد البحري من معرفة أبرز خصائص الاقتصاد الجربي في تلك الفترة وذلك من خلال اعتماد منهج تحليلي للمعطيات التي توفرت لنا سواء في الأرشيف الوطني أو في أرشيف بلدية جربة، أو كذلك المستقاة من بعض المصادر والمراجع.

وقد توصلنا في هذا البحث إلى معرفة أبرز خصائص الفلاحة والصيد البحري في جزيرة جربة. حيث تميزت الفلاحة الجربية بسيطرة زراعات الحبوب التي كانت تعتمد بالأساس على مياه الأمطار، كالقمح والشعير. أما الفلاحة السقوية فكانت تعتمد على مياه الأبار المنتشرة في المناطق العذبة للجزيرة، والتي كانت بها كل أنواع الأشجار المثمرة خاصة البرتقال والتفاح الجربي.

أما بالنسبة للصيد البحري، فقد نشط الأوروبيون في استخراج الإسفنج الأبيض المتوفر بسواحل الجزيرة والذي كان يعتمد على وسائل متطورة. أما الصيادون الجرابة وبحكم إمكانياتهم

المتواضعة فكانوا يكتفون بصيد الإسفنج الأسود القريب من السواحل. كما ساهم صيد السمك في امتصاص البطالة وانقاذ الجزيرة من المجاعات في مواسم الجفاف.

الكلمات المفتاحية: الفلاحة؛ الصيد البحري؛ مياه الأمطار؛ مياه الآبار؛ الزراعات البعلية؛ الزراعات السقوية؛ الاكتفاء الذاتي؛ المجاعة؛ الاستعمار الزراعي؛ الإسفنج الأبيض؛ الإسفنج الأسود.

مقدمة:

تُعتبر الفلاحة والصيد البحري خلال الفترة الاستعمارية من أبرز القطاعات في الاقتصاد التونسي عموما وفي الاقتصاد الجربي خصوصا. وقد اقتصرنا في هذه الورقة البحثية على الفترة المتراوحة بين 1918 و1939، أو ما يطلق عليها في البحوث التاريخية بفترة ما بين الحربين.

لم تتوفر لدينا في هذا موضوع الكثير من المعطيات، و لكن ما وجدناه في أرشيف بلدية جربة و في الأرشيف الوطني و كذلك في بعض المصادر و المراجع التي اهتمت بالإقتصاد الجربي كان كافيا لكتابة هذا البحث.

يندرج هذا البحث ضمن مجال الجغرافية التاريخية و كذلك ضمن التاريخ الإقتصادي المحلي. و نحن في حاجة أكيدة إلى هذا النوع من البحوث في دراساتنا التاريخية. فماهي خصائص الفلاحة و الصيد البحري في جزيرة جربة خلال فترة ما بين الحربين؟ وماهو الدور الذي كان يقوم به هذا القطاع في نمو الاقتصاد المحلي و في الاكتفاء الذاتي لسكان الجزيرة؟

1- المعطيات الطبيعية بجزيرة جربة:

أ- الموقع الجغرافي و التضاريس:

تقع جزيرة جربة أسفل خليج قابس في الجنوب الشرقي للبلاد التونسية، و بالتحديد بين خطي عرض 37.37° و 37.68°، و خطي طول 9.30° و 9.70° شمال خط الإستواء. وتبلغ

مساحة جزيرة جربة 514 كم^2. وهي من أهم وأكبر الجزر التونسية حيث تمتد سواحلها على مسافة 125 كم.

كما أن جزيرة جربة تكاد تلاسق القارة، فمعبر أجيم الجرف لا يتعدى 2 كم. بل يمكن أن نقول بأنها قد ارتبطت بالفعل بالقارة بواسطة القنطرة الرومانية جنوب الجزيرة. وقد تواصل استعمال هذا الجسر الروماني حتى في الفترة الاستعمارية.

وغير بعيد عن القنطرة وبالتوازي معها يوجد مسلك بحري سمي بطريق الجمال، حيث كانت تعبر منه القوافل عند انحسار البحر. وبحكم موقع الجزيرة جنوب خليج قابس القريب من المسالك الصحراوية المتجهة إلى بلاد السودان والمشرق، فإن القوافل التجارية كانت تدخل عادة إلى جربة عبر هذا المسلك البحري الذي ينخفض عند مستوى البحر وتمر منه الجمال بسهولة.

تتميز جزيرة جربة بموقع استراتيجي ممتاز وذلك نظرا لانفتاحها على أهم الموانئ البحرية التونسية والمتوسطية وبحكم قربها من القارة ومن المسالك الصحراوية. ولذلك فإنها كانت مطمعا و هدفا للعديد من الغزاة والقوى الأجنبية عبر تاريخها الطويل.

أما بالنسبة للتضاريس فإن جزيرة جربة يغلب عليها الإنبساط ولا نجد بها مرتفعات شاهقة أو جبال. ويصل أعلى ارتفاع بها إلى 55 م في "ظهرة" قلالة.

كما يمكن أن نلاحظ بسهولة كثرة السباخ في جربة وقد قدّرت مساحتها خلال الفترة المدروسة بـ 3000 هك[1]. وهي تمثل قرابة 5% من المساحة الجملية للجزيرة. وأهم السباخ هي سبخة بين الوديان وسبخة مليتة.

هذا الإنبساط في تضاريس الجزيرة حرمها من الأودية والأنهار ولذلك فإن الجرابة يعتمدون كثيرا على مياه الأمطار سواء للشرب أو لممارسة النشاط الفلاحي، وهذا يجرنا للحديث عن مناخ الجزيرة.

ب– المناخ:

إن الموقع الجغرافي لجزيرة جربة يحدد حتما طبيعة مناخها، فهي تشرف على البحر الأبيض المتوسط وفي نفس الوقت هي قريبة من صحراء الجنوب التونسي، ولذلك يصنف مناخها ضمن المناخ المتوسطي شبه الجاف؛ فالبحر يحد كثيرا من قسوة المناخ الصحراوي، وهو يساهم في تلطيف درجات الحرارة، كما يزيد في نسبة رطوبة الهواء بالجزيرة. علما وأن عدد أيام الندى قد تصل إلى 62 يوما في السنة، بينما منطقة مدنين لا تعد سوى يوما واحدا في السنة وهي لا تبعد سوى 40 كم عن جزيرة جربة [2]

أما بالنسبة للأمطار، فإن معدل نزولها قد يصل إلى 230 مم في السنة، بينما في مدنين فإن معدل الأمطار لا يتجاوز 136 مم في السنة. هذا الفارق الكبير في معدل نزول الأمطار بين مدنين وجربة ناتج حتما لكونها جزيرة ومحاطة بالبحر.

كمية الأمطار المسجلة لا تفي غالبا بحاجة السكان الذين كانوا يعتمدون على الفلاحة كمورد أساسي للرزق. بل إن جربة شهدت فترات عطش خلال الفترة الإستعمارية وذلك لتتالي مواسم الجفاف. وقد ذكرنا بأن الجزيرة تفتقر للوديان والأنهار والعيون التي من شأنها لو وجدت أن تعوض النقص الحاصل في الأمطار.

2– الفلاحة :

أ– الهياكل الزراعية:

تتميز الهياكل الزراعية بجزيرة جربة خلال الفترة المدروسة بالتركز و ذلك نظرا لصغر مساحة الجزيرة (514 كم^2) وارتفاع عدد السكان (50000ساكن سنة 1924[3]). مما يعطينا 97.27 س/كم^2 كمعدل للكثافة السكانية.

ويعتبر هذا المعدل مرتفعا بالنسبة لجزيرة ريفية، وذلك مقارنة بمناطق الجنوب التونسي المجاورة. مما سيجعل الملكيات الخاصة محدودة المساحة. فالمستغلات الأكثر شيوعا تتراوح بين بين 3و 5ه ، ولا تتجاوز هذه المساحات المزروعة الهكتارين بالمناطق السقوية والخصبة الموجودة بالشمال الشرقي للجزيرة. وهو ما يفسر عدم تعرض جزيرة جربة للإستعمار الزراعي الذي يبحث دائما عن المساحات الشاسعة ذات المردودية العالية والتي يمكن أن تستعمل فيها الآليات والتقنيات الحديثة والمتطورة.

وقد ظلّت الفلاحة الجربية تقليدية تعتمد على وسائل محلية ولم يشملها التدخل التقني الأوروبي كما هو الحال في المناطق الخصبة في الإيالة التونسية، مما جعل الإنتاج لا يفي حتى بحاجة السكان المحليين.

ويمكننا أن نقسم الهياكل العقارية الجربية إلى نوعين:

– أراضي خاصة يملكها الأهالي وقد قدرت بـ 54000 ه

– أراضي أحباس وقد قدرت بـ 3000 ه

1) الأراضي الخاصة:

لم تكن جزيرة جربة أرض جماعية أو متروكة لتستغل كمراعي، فكل المساحات الصالحة للزراعة كانت تستغل من طرف متساكني الجزيرة أو من طرف جمعية الأحباس. كما أن الجربي لم يكن ليفرط في أرضه بالبيع إلا في الحالات القصوى. وإذا اضطر لذلك فهو يبيعها لأحد أفراد العائلة أو للأقارب. وعادة التجار هم الذين يبيعون جزءا من أرضهم وذلك من أجل تطوير نشاطهم التجاري. وقد قام الأستاذ صلاح الدين التلاتلي بتصنيف الملكيات الخاصة إلى أربعة أصناف:

- **المنزل:** يمثل الملكية الأكثر شساعة ويحتوي على مزرعة محاطة بـ " طابية" وتكثر بها خاصة أشجار النخيل. كما يوجد بالمنزل مسكن الفلاح العائلي.
- **السانية:** وهي أرض سقوية بها أشجار مثمرة كالتين والعنب والنخيل ولا يوجد بها مسكن.
- **الجنان:** أرض كالسانية ولكنها بعلية ولا نجد بها مسكن للفلاح.
- **الفراوة:** وهي عبارة عن غابة زياتين ولا يوجد بها أي مسكن.

نلاحظ من خلال هذا التصنيف تنوع المستغلات الفلاحية الخاصة؛ فالمنزل هو الوحيد الذي يحتوي على مسكن الفلاح الجربي. وبالمنزل يمارس الفلاح أنشطة فلاحية متنوعة كالزراعة والإعتناء بالأشجار المثمرة وتربية الماشية وجلب الماء من البئر بواسطة الجمل... فهذا النوع من المستغلات هو أساس النشاط الفلاحي بالجزيرة، وذلك لما يوفره من اكتفاء ذاتي للعائلة الموسعة التي تقطن هذا "المنزل". أما بقية المستغلات فهي ممتلكات إضافية يستغلها الفلاح الجربي لبيع منتوجها في الأسواق.

العديد من التجار الجرابة الذين يعملون خارج الجزيرة يملكون هذه الأصناف من المستغلات (السانية، الجنان، الفراوة)، وذلك لما توفره لهم من مردود إضافي، وهم يبيعونها عند الحاجة من أجل تقوية رأسمالهم التجاري.

2) أراضي الأحباس:

لقد قدّرت مساحة أراضي الأحباس بـ 3000 هـ. وهي تمثل 5.26% من مجموع الأراضي الفلاحية. وهي مساحة صغيرة نسبيا مقارنة بمساحة الأراضي الخاصّة. وهي تنتمي كلها لجمعية الأحباس.

غالبية هذه الأراضي متكونة من غابات الزياتين، نظرا لأن الزيتون لا يتطلب عناية متواصلة كبقية الغراسات والزراعات السقوية، وهو يوفر موارد لا بأس بها للجمعية.

وقد لجأ المجلس البلدي مرارا لجمعية الأحباس، داعيا إياها لتقديم المساعدات للفقراء من الأهالي في مواسم القحط وفي الأعياد الدينية. فمثلا في جلسة بتاريخ 19 ديسمبر 1919، دعا المجلس جمعية الأحباس بالمساهمة في المساعدة المادية للأهالي نظرا لانتشار البؤس والمجاعة بينهم وذلك نظرا لوفرة إنتاج الزيتون في ذلك الموسم[4].

ب– الموارد المائية:

لم يكن بجزيرة جربة – كما ذكرنا– وديانا و لا أنهارا ولا عيونا، فالفلاحة الجربية كانت تعتمد بالأساس على مياه الأمطار التي لم تكن متوفرة دائا، أو تعتمد بصفة محدودة على مياه الآبار التي كانت موجودة خاصة بمناطق ميدون والمحبوبين وصدغيان ووالغ.

1) مياه الأمطار:

كانت الفلاحة الجربية تعول بالأساس على مياه الأمطار، فأغلب الأراضي كانت بعلية نظرا لقلة الآبار العذبة. فنزول الأمطار (في فصل الخريف خاصة) يؤدي إلى تنشيط الحركة الإقتصادية في الجزيرة ويقلل بنسبة كبيرة من الفقر ومن عدد العاطلين عن العمل.

وقد مكنتنا التقارير الإقتصادية التي يرسلها القائد أو المراقب المدني بجربة وحتى الجيش الفرنسي إلى المقيم العام، من معرفة طبيعة الموسم الفلاحي في كل سنة من هذه الفترة المدروسة[5]. كذلك بعض محاضر جلسات المجلس البلدي فيها إشارات كافية لطبيعة الموسم الفلاحي في كل سنة، فمثلا في جلسة 22 نوفمبر 1924 قرر المجلس البلدي التوقف عن توزيع مياه البئر الإرتوازي نظرا لهطول الأمطار بكثرة في ذلك الموسم[6]. أما في جلسة 17 جوان 1937، فقد طالب شعبان

رواي (وهو مستشار بلدي يمثل أهالي جربة) من المجلس التخفيض في قيمة الضرائب على الفلاحين الذين يبيعون منتوجاتهم في السوق نظرا لرداءة الموسم الفلاحي بسبب قلة الأمطار[7].

معدل نزول الأمطار في جربة يصل إلى 230 مم سنويا، بينما في مدنين لا يبلغ سوى 136 مم بالرغم من قربها الشديد من جزيرة جربة. هذا الفارق الذي يصل إلى 100 مم في معدل نزول الأمطار سببه خصوصية الجزيرة المحاطة بالبحر.

الأمطار في جزيرة جربة غير منتظمة، وقد تنزل في بعض المواسم بكميات كثيفة في شكل أمطار إعصارية، فمثلا في شهر نوفمبر من سنة 1920 بلغ معدل نزول الأمطار 216 مم. وقد نزلت هذه الكمية التي تقترب من المعدل السنوي خلال يومين[8].

هذه الخاصية الكثيفة والعنيفة للتساقطات تقلل من أهمية المعدل السنوي للأمطار؛ أي أن الفلاح الجربي لا يستفيد كثيرا من الأمطار نظرا لطابعها الإعصاري. وبالرغم من ذلك فقد كان الجرابة في ترقب دائم للأمطار. وقد دلّت رسالة بعث بها المراقب المدني بجربة في شهر فيفري من سنة 1920 للمقيم العام عن حالة الفرح التي عمت الجرابة بمناسبة نزول الأمطار. وقد استغل المراقب هذه الفرحة لدعوة الكاهية لجمع الضرائب المتخلدة بذمة الفلاحين، لأن نزول الأمطار كفيل بتنشيط الحياة الإقتصادية والفلاحية[9].

كيف يتصرّف الجرابة في مياه الأمطار؟

يقوم الجرابة بخزن الماء في الماجل أو الفسقية، ونجد الخزانات في المنازل والمساجد، كما توجد خزانات عمومية كالتي توجد على سبيل المثال في برج الغازي مصطفى (ثلاث خزانات تسع لـ 540م)[3].

رغم هذا العدد الكبير للخزانات، فإن مشكلة الماء في جربة ظلّت موجودة، و يتضح ذلك خاصة من خلال تدخلات المجلس البلدي لحل هذه المشكلة. وقد خصصت في هذه الفترة

(بين الحربين) 15 جلسة لحل مشكلة الماء وذلك خاصة في المواسم الغير ممطرة. وتقوم البلدية بجلب الماء وبيعه من آبار والغ. فمثلا في جلسة خارقة للعادة ليوم 5 أفريل 1924، وبعد 17 شهرا من الجفاف قرر المجلس جلب الماء الصالح للشراب من آبار والغ وتوزيعه على أهالي حومة السوق[10]. وينقل الماء من والغ إلى حومة السوق على ظهر الجمال.

كما يقوم المجلس البلدي بتشييد فسقيات لتخزين ماء الأمطار، فقد قامت البلدية ببناء خزان ثالث بالبرج الكبير يسع لـ 180 م^3 سنة 1922 [11].

وقد طالب المجلس يوم 15 مارس 1930 السيد الجيلاني الشلاخي شيخ الزاوية القادرية بالتنازل عن قطعة أرض لفائدة البلدية وذلك من أجل بناء فسقية عمومية[12].

وتوزع البلدية الماء على الأهالي بمقابل رمزي قدّر سنة 1919 بـ 5 فرنك للمتر المكعب الواحد[13]. وقد أشار المجلس سنة 1926 أن البلدية تخسر كل سنة ما قيمته 4000 فرنك مقابل توزيع الماء[14].

إذن، فمياه الأمطار لم تكن كافية لممارسة الفلاحة بجزيرة جربة وذلك نظرا لعدم انتظامها ولطابعها الإعصاري. ولا شك أن أمطار الخريف لها أهمية كبرى، لأنها هي المحددة للموسم الفلاحي.

كما أن مياه الأمطار لم تكن كافية حتى للشرب، بالرغم من كثرة عدد الخزانات الخاصة والعمومية. ويتضح ذلك من خلال التقارير المفزعة التي يبعث بها المراقب المدني والمنذرة بانتشار العطش.

مياه الأمطار لم تكن كافية للشرب ولا للفلاحة، ولذلك سعى الجربي للبحث عن موارد مائية أخرى تضمن له الحياة عندما تبخل عليه السماء بالمطر، فحفر الأرض بحثا عن عيون عذبة، وذلك يجرنا للحديث عن مياه الآبار.

2) مياه الآبار

أكد الكابتان هارتماير من خلال تقريره سنة 1887 أن جربة في حاجة أكيدة إلى بئر ارتوازي و ذلك من أجل تحسين المردودية الفلاحية للجزيرة. وفعلا فقد تم حفر أول بئر ارتوازي في 13 ماي 1893 بآجيم عمقه 229 م وقوته تقدر بـ 10م^3 في الدقيقة، أما نسبة الملوحة فهي مرتفعة وتصل إلى 4.7 غ في اللتر الواحد. وقد تمّت أربع محاولات بين 1894 و1936 لحفر آبار ارتوازية بحومة السوق، وولكنها كلها باءت بالفشل نظرا لارتفاع نسبة الملوحة و لضعف تدفق المياه[15].

بقيت الآبار الواقعة بجهة والغ صالحة للشرب وللإستغلال الفلاحي. وقد أنقذت هذه الآبار حومة السوق من العطش عند نفاذ المخزون الإستراتيجي من الماء، علما أن حومة السوق بها أكثر من خمس سكان الجزيرة في تلك الفترة. وقد حدد المراقب المدني بجربة في رسالته إلى المقيم العام بتاريخ 24 ديسمبر 1935 المناطق الواجب انقاذها من العطش وهي كالتالي:

- حومة السوق وأحوازها: 10000 ساكن
- آجيم: 6500 ساكن
- مليتة وبني ديس: 4500 ساكن
- القنطرة وسدويكش: 3000ساكن
- قلالة وواد الزبيب: 3660 ساكن

مجموع السكان الذين هم في حاجة إلى أكيدة إلى الماء يساوي: 27600 ساكن؛ أي أكثر من نصف سكان الجزيرة.

وقد قدّر المراقب المدني تكاليف نقل الماء لسكان هذه المناطق بـ 27000 فرنك شهريا. وينقل الماء من آبار والغ بواسطة الشاحنات إلى كل هذه المناطق المذكورة[16].

بقية المناطق الشرقية للجزيرة مثل ميدون والمحبوبين صدغيان... لم تكن في حاجة أكيدة للماء نظرا لتوفر الآبار العذبة بها، ولذلك فقد ازدهرت الفلاحة السقوية بهذه المناطق، فنجد الأشجار المثمرة مثل القوارس في المحبوبين حيث المياه الحلوة. وهذه المناطق الوسطى والشرقية للجزيرة لا تعول كثيرا على مياه الأمطار بالرغم من أهميتها، وهي التي كانت تزود الجزيرة بالمواد الأساسية كالشعير والعدس والذرة في المواسم التي تقل فيها الأمطار.

ج– الإنتاج الفلاحي

لم أستطع من خلال اطلاعي على محاضر جلسات المجلس البلدي التي تهم فترة ما بين الحربين الحصول على أرقام دقيقة تخص المنتوج الفلاحي، فهذه المحاضر تكتفي بالإشارة إلى مدى توفر الماء الصالح للشراب في المناطق المدروسة. ومن خلال تلك الإشارات يمكن أن نفهم ولو سطحيا طبيعة الموسم الفلاحي. كما يمكن أن تشير هذه المحاضر إلى حالات البؤس التي عاشها الأهالي بسبب شح السماء وانتشار البطالة والفقر، فتقوم البلدية بفتح حضائر لامتصاص البطالة الناتجة عن رداءة الموسم الفلاحي.

وقد وجدت بعض المعطيات الدقيقة في التقارير الإقتصادية التي يبعث بها كل شهر المراقب المدني إلى المقيم العام، وهي لا تهم سوى سنة 1936. وقد وجدت بعض المعطيات المتفرقة في بعض المراجع الأخرى والمصادر التي اعتمدتها.

1) الحبوب:

اهتم الجرابة بزراعة الحبوب، لأن هذه الزراعة تعتمد فقط على مياه الأمطار فقط. وخاصة زراعة الشعير والقمح التي تعتمد على أمطار الخريف. كما أن المساحات المزروعة قمحا أو شعيرات تغير وفقا لكمية أمطار الخريف. والجدول 1 المستوحى من كتاب ريني ستابلو لخير دليل على تغير المساحات من موسم إلى آخر.

انطلاقا من هذا الجدول يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

- قلة اهتمام الجرابة بزراعة القمح يعود لعوامل مناخية ولنوع التربة.
- تغير المساحات المزروعة قمحا أو شعيرا وذلك بسبب اختلاف معدلات نزول الأمطار من موسم إلى آخر، وتنعدم المساحا المزروعة تماما في بعض المواسم عند تأخر نزول الأمطار.

ويبين الجدول 2 تطور الإنتاج للحبوب بين سنتي 1937 و 1939، مع العلم أنه لا تتوفر لدينا معطيات بالنسبة لسنة 1938. ومن الواضح أن سنة 1939 كانت سنة ممطرة، لأن زراعة القمح و الشعير لا تعتمد إلا على مياه الأمطار، خلافا للذرة التي لا يمكن أن تكون ذات انتاج وفير إذا لم يتم سقيها دوريا بواسطة مياه الآبار .كما نلاحظ اهتماما بزراعة القمح، رغم أن هذه الزراعة لا يعتمدها فلاحي الجنوب لقلة الأمطار وهي متواجدة في مساحات واسعة في الأراضي الخصبة التي استولى عليها المعمرون في الوسط والشمال التونسي، أين يتم الإعتماد على آلات متطورة مثل الجرار والحاصدة الدارسة، كما أن خصوبة الأراضي في هذه المناطق تساعد على زراعة القمح، بينما الشعير يمكن أن ينبت حتى في المناطق الشبه الجافة، والأرجح أن الجربي يقوم بسقي المساحات التي يزرعها قمحا كما هو الشأن بالنسبة للذرة.

لقد كانت سنة 1936 سنة قحط وجفاف، وهو ما دلت عليه التقارير الإقتصادية للمراقب المدني بجربة. وقد بعث هذا المراقب برسالة إلى المقيم العام في 12 فيفري 1936 يخبره فيها بنقص كميات الشعير الذي نتج عنه ارتفاع الأسعار[17].

لقد غطت المعطيات المقدمة جزءا بسيطا من الفترة المدروسة، ولكنها أعطتنا لمحة عن كميات الحبوب الممكن انتاجها في الجزيرة، خاصة وأن هذه الزراعات تعتمد في مجملها على الأمطار باستثناء زراعة الذرة التي تنتشر في المناطق السقوية.

الموسم الزراعي	1938-1937	1939-1938
المساحات المزروعة **شعيرا**	5621	6869
المساحات المزروعة **قمحا**	754	1305

جدول 1: المساحات المزروعة قمحا و شعيرا (الوحدة ه)[18]

السنة	1937	1939
القمح	10739	16279
الشعير	12000	15562
الذرة	1063	809

جدول 2: انتاج الحبوب بحساب القنطار[19]

2) الأشجار المثمرة:

تعتبر أشجار الزيتون من أهم الأشجار المثمرة التي يعتمد عليها الإقتصاد الجربي، وذلك نظرا لأهميتها كمادة غذائية أساسية وكذلك نظرا لما تحدثه هذه الشجرة من حركية اقتصادية في الجزيرة طيلة موسمي الخريف والشتاء.

وقد بلغ عدد أشجار الزيتون 319000 شجرة سنة 1936، وذلك اعتمادا على التقارير العسكرية[20]. وقد يصل الزيتون إلى 6 مليون كلغ في موسم الصابة أي حوالي مليون كلغ زيت، و ذلك حسب ربي ستابلو الذي قدر عدد أشجار الزيتون بـ 375000 شجرة، وهو الذي كان مراقبا مدنيا لجزيرة جربة في تلك الفترة[21].

رغم أن سنة 1936 كانت سنةسنة قحط، فقد قدرت صابة الزيتون بـ 400000 فرنك. أما سنة 1937، فقد تضاعفت قيمة الإنتاج لتصل إلى 800000 فرنك. علما وأن الزيتونة كانت تعطي في أحسن الأحوال ما قيمته 16 ف زيت[22]. هذه الأرقام تعتبر دليلا آخر على أهمية الأمطار والدور الكبير الذي تشكله في تحريك الدورة الإقتصادية بالجزيرة.

بالنسبة للأشجار المثمرة الأخرى، فيمكن أن ننطلق من الجدول المستوحى من التقارير الإقتصادية العسكرية لسنة 1936.

وإن لم تكن هذه الأرقام تهم جميع المشيخات بالجزيرة، فهي ذات دلالة، لأنها احتوت جميع المناطق العذبة بالجزيرة، وهي ميدون والمحبوبين وصدغيان ووالغ.

تدل هذه الأرقام أن الفلاحة السقوية كانت نشطة رغم أهمية الأمطار وتأثيرها المباشر على كميات الصابة.

الأشجار	العنب	البرتقال	الليمون	الخوخ	النخيل	التفاح	الإجاص	المشمش	الماندرين	الرمان	اللوز	التين
عددها	65	5	4	2	378	10	1	3	0.6	7	30	20

عدد الأشجار المثمرة بجزيرة جربة سنة 1936[23]

(المشيخات المعنية هي: تاوريت، الحارة الكبيرة، الحارة الصغيرة، والغ، بني ديس، الماي، المحبوبين، ميدون، آركو)

كما يمكن أن نستنتج أن مناطق المياه العذبة هي التي كانت تزود أسواق الجزيرة بالفواكه والغلال، فمثلا المحبوبين هي الوحيدة التي كانت تزود أسواق الجزيرة بالقوارس وخاصة البرتقال.

أما المشيخات المتبقية التي لم يشملها هذا الإحصاء وهي آجيم وبني معقل وقلالة وسدويكش وجزء من الماي، فنجد بها الأشجار المثمرة التالية وذلك وفقا لتقرير 31 ديسمبر 1936[24]:

- العنب: 720 هكتار (لم يتم ذكر عدد الأشجار)
- النخيل: 85000 شجرة
- التفاح: 800 شجرة
- المشمش: 1200 شجرة
- لتين: بين 12 و 15 شجرة في الهكتار الواحد (لم يتم ذكر عدد الهكتارات)
- الرمان: 500 شجرة

بالرغم من مساحتها الشاسعة نسبيا، فإن هذه المناطق ليس بها عدد كبير من الأشجار، وذلك بسبب عدم وجود الآبار العذبة، وكانت تنعدم بها بعض الأشجار مثل القوارس والخوخ والإجاص واللوز.

من خلال جميع المعطيات المقدمة حول عدد الأشجار المثمرة بالجزيرة يمكن أن نقدم الملاحظات التالية:

- ✓ أشجار الزيتون تحتل الصدارة من حيث العدد والأهمية وذلك نظرا لقيمة زيت الزيتون كمادة غذائية أساسية لأهل الجزيرة وكذلك نظرا لما يدره انتاج هذه الشجرة من موارد مالية. كما تشهد الجزيرة عند موسم الجني حركية اقتصادية كبيرة.
- ✓ عدد النخيل يعتبر كبيرا رغم أن نوعية ثماره لا يمكن أن تقارن بما هو موجود في واحات الجنوب التونسي، ربما لأن ثمار النخلة في جربة يتم استغلالها أيضا كعلف للحيوان، كما أن جذعها كان يستعمل كمادة من مواد البناء. ويستعمل جريد النخيل أيضا في الصيد البحري (تقنية الزريبة). كما يستعمل لصنع أكواخ العمال الموسميين وعائلاتهم القادمين من مختلف جهات الجنوب التونسي.
- ✓ المناطق العذبة هي التي كانت تحوي العدد الأكبر من الأشجار المثمرة مثل القوارس والكروم...ولالتي لا يمكن أن تنمو وتثمر بدون ماء.

3– الصيد البحري:

لقد التجأ الجرابة للصيد البحري وذلك نظرا لعدم كفاية العمل الفلاحي، وهو ما يفسر اشتغال مناطق آجيم ومليتة بالبحر، بينما يقل هذا النشاط بالمناطق الشمالية والشرقية التي تنشط فيها الفلاحة بسبب توفر الآبار. ينقسم إنتاج الصيد البحري إلى نوعين، هما إنتاج السمك وإنتاج الإسفنج الذي يصدر إلى خارج البلاد. وقد تنوعت التقنيات في إنتاج السمك وخاصة من

التقنيات الثابتة التي لا تتجاوز عمق المترين، مثل الشرفية والزريبة التي تعتمد على كميات وافرة جريد النخل.

أما صيد الأعماق فيتطلّب تقنيات أكثر تقدما لا يقدر عليها الجرابة في الغالب، فيخضعون للمنافسة الأجنبية من يونانيين ومالطيين وإيطاليين. وتتضح هذه المنافسة جليا في صيد الإسفنج حيث يعتمد الأهالي على الغوص، فيكون المنتوج متواضعا ومن النوع الرديء، بينما يعتمد اليونانيون على المراكب والآلات المتطورة، فيتحصلون على صيد وفير من النوع الأبيض الممتاز.

هذه العوامل سوف تؤثر على كميات إنتاج السمك أو الإسفنج بالنسبة للبحارة الجرابة. وسوف نعتمد في تحليلنا لإنتاج الصيد البحري على بعض المعطيات المتوفرة في كتاب صلاح الدين التلاتلي، أو على بعض التقارير الإقتصادية المتوفرة في الأرشيف الوطني. وهذه المعطيات تهم فقط فترة الثلاثينات.

أ– إنتاج السمك:

سوف أنطلق في تحليلي من جدول إنتاج الصيد البحري بين 1932 و 1935 وهو مستوحى من معطيات قدّمها لنا صلاح الدين التلاتلي في دراسته الجغرافية حول جربة.

المعطيات المقدمة في الجداول تهم موانئ الصيد التالية و هي مرتبة حسب الأهمية (كثرة عدد مراكب الصيد):1–آجيم 2– حومة السوق 3– القنطرة 4– آغير

السنة	1932	1933	1934	1935
عدد الصيادين	**988**	**940**	**1071**	**887**
عدد المراكب	**287**	**285**	**326**	**280**
كمية الإنتاج بالكغ	**233000**	**291841**	**176300**	**185765**
قيمة الإنتاج بالفرنك	**583100**	**579745**	**386906**	**367120**

الصيد البحري في جزيرة جربة بين 1932 و 1935[25]

من خلال قراءتنا لهذا الجدول نلاحظ:

- ✓ تدهور الإنتاج سنة 1934 بالرغم من ارتفاع عدد الصيادين والمراكب وذلك مقارنة بسنتي 1932 و 1933.
- ✓ قيمة الكلغ من السمك يتراوح بين 1,97 و 2،5 فرنك، و هو ثمن زهيد و يدل على فقر البحارة الجرابة ولذلك فهم يلتجؤون إلى أعمال أخرى لكسب عيشهم كالنسيج و العمل الفلاحي.
- ✓ كثرة عدد المراكب والصيادين مما يدل على أهمية قطاع الصيد البحري بالجزيرة.
- ✓ الفرق الكبير بين ثمن الكلغ مقارنة بالسنوات السابقة المشار إليها في الجدول الأول وبين التقارير الإقتصادية التي بعث بها المراقب المدني بجربة إلى المقيم العام سنة 1936 والتي تفيد بأن ثمن الكلغ من السمك يتراوح بين 3 و 4 فرنك، وهنا نلاحظ فارقا كبيرا. والراجح أن الأثمان المسجلة في الجدول هي أثمان البيع بالجملة، أما الأثمان المسجلة في التقارير الإقتصادية فهي أثمان البيع بالتفصيل.

ب– إنتاج الإسفنج:

إن إنتاج الإسفنج له أهمية كبيرة مما جعل البلدية توفر سوقا خاصة بالإسفنج، وقد وقع إعادة بناء وتهيئة السوق سنة 1924[26]. وقد اهتم الإيطاليون واليونانيون بهذا النوع من الصيد الذي يُصدّر إلى الأسواق الأوروبية. كما أن الصيادين الجرابة بمنطقة آجيم وحومة السوق لهم تقاليد عريقة في هذا النوع من الصيد، وهم يستعملون وسائل تقليدية ولذلك فإنهم ينتجون النوع الأسود الرديء، بينما يستعمل الأوربيون وسائل متطورة ويستخرجون من البحر النوع الأبيض الممتاز.

انطلاقا من جدولي إنتاج ومداخيل الإسفنج، نلاحظ أن الإسفنج الأسود يحتل النصيب الأكبر من الإنتاج، وهو الإسفنج العادي الذي ينتجه الصيادون الجرابة.كما نلاحظ أن سنتي 1933 و 1934 شهدتا تقلصا كبيرا في انتاج الإسفنج الأسود. وبلغت سنة 1932 أوج

إنتاج الإسفنج الأبيض مقارنة بالسنوات التالية المسجلة في الجدول1. علما وأن هذا الإسفنج الأبيض يتم تصديره لخارج البلاد وذلك نظرا لجدودته.كما شهدت سنة 1934 انحدارا كبيرا في انتاج سواء الإسفنج الأبيض أو الأسود. ونلاحظ انطلاقا من الجدول 2 أهمية المداخيل التي يجنيها البحارة الأوروبيون من الإسفنج الأبيض، أما بالنسبة للإسفنج الأسود فلم تكن له قيمة مالية كبرى بالرغم من كثرة الإنتاج.

يظل انتاج الصيد البحري سواء أكان من السمك أو الإسفنج من الموارد الأساسية والقارة للجزيرة، فهو لا يخضع كثيرا للعوامل المناخية كما هو الشأن بالنسبة للمنتوج الفلاحي، كما أنه يستوعب عددا لا بأس به من اليد العاملة خاصة في مواسم الجفاف. إلا أن العمل بالبحر يهم خاصة الجهات التي بها موانئ وهي حومة السوق وآجيم والقنطرة وأغير.

كما أن سكان المناطق العذبة بالجزيرة لا يهتمون كثيرا بالبحر وذلك لانشغالهم طيلة فترات السنة بالعمل الفلاحي. أما الصيادون وخاصة العمال الذين لا يملكون وسائل الإنتاج فهم لا يكتفون بالصيد بل إنهم يمارسون عدة نشاطات أخرى فلاحية أو حرفية، حتى يتمكنوا من ضمان قوت عيالهم.

السنوات	1932	1933	1934	1935
الإسفنج الأبيض	3120	1995	1345	650
الإسفنج الأسود	7563	3278	1959	6685
الكمية الجملية	10683	5273	3304	7335

الجدول 1: تطور كمية انتاج الإسفنج بين 1932 و 1935 (الوحدة: الكغ)[27]

السنوات	1932	1933	1934	1935
الإسفنج الأبيض	431200	254225	91550	37500
الإسفنج الأسود	505240	201270	194302	272275
القيمة الجملية	936440	455505	285852	309775

الجدول 2: تطور مداخيل الإسفنج من 1932 إلى 1935 (الوحدة: الفرنك)

كانت الفلاحة والصيد البحري في جزيرة جربة من القطاعات النشطة في فترة ما بين الحربين. ومن خلال دراستنا في هذه الورقة البحثية لأهم خصائص ومميزات هذا القطاع نستطيع أن نخرج بالإستنتاجات التالية:

- ✓ الإقتصاد الجربي خلال فترة ما بين الحربين كان يعتمد أساسا على الفلاحة والصيد البحري.
- ✓ لم تشهد جزيرة جربة استعمارا زراعيا كما هو الشأن بالنسبة لمناطق الشمال والوسط وذلك لصغر مساحة المستغلات الزراعية.
- ✓ رغم أن الفلاحة الجربية شديدة الإرتباط بمعدل نزول الأمطار، فقد تواجدت بعض الزراعات والغراسات السقوية التي كانت تعتمد أساسا على مياه الآبار في مناطق المياه العذبة بالجزيرة.
- ✓ الصيد البحري أنقذ أهالي الجزيرة من المجاعة في مواسم قلة الأمطار، وكان سببا لوجود البحارة الأوربيين في الجزيرة من أجل صيد الإسفنج الأبيض الذي كان يصدر خارج البلاد التونسية.
- ✓ لقد استطاع الجرابة خلال الفترة المدروسة من تحقيق الإكتفاء الذاتي الغذائي لما تميّزوا به من نشاط وحب للعمل وتعاون.

الخاتمة:

لقد تمكنا في هذا البحث من استثمار المعطيات المتوفرة في مختلف الأرشيفات والمصادر، وهي معطيات هامة رغم قلتها. وقد تمكنا أيضا من بناء تصور عام للفلاحة والصيد البحري في جزيرة جربة خلال الفترة المدروسة. وقد اكتشفنا بأن الفلاحة الجربية كانت مزدهرة وقادرة على تحقيق الإكتفاء الذاتي للجرابة الذي فاق عددهم سنة 1936 50 ألف ساكن، وذلك لما

يتميزون به من نشاط وتآزر أسري. وسنتبين ذلك خلال دراستنا للمجتمع الجربي خلال فترة ما بين الحربين في مقال قادم.

كما أن الاقتصاد الجربي لم يقتصر على الفلاحة، فالصناعات التقليدية والتجارة كان لهما شأن كبير خلال الفترة الإستعمارية وذلك سوف يكون مشروعا لموضوع لبحث لاحق.

الهوامش:

1- René Stablot, Les Djerbiens, édition sapi, 1941, P 65.

2- Slah Eddin Tlatli, Djerba et les djerbiens, imprimerie J.Aloccio, Tunis, 1942, P43.

3- دفتر محاضر جلسات لمجلس البلدي، جلسة بتاريخ 1924/08/04.

4- دفتر محاضر ...، المصدر السابق، بتاريخ 19/ 12/ 1919.

5- الأرشيف الوطني، السلسلة ج، الصندوق 226، الملف 20/10.

6- دفتر محاضر ...، المصدر السابق، بتاريخ 22/ 11/ 1924.

7- نفس المصدر بتاريخ 1937/06/17.

8- Ibid.Slah Eddin Tlatli… P145.

9- الأرشيف الوطني، السلسلة أ، الصندوق 131، الملف 1/4، الوثيقة 2.

10- دفتر محاضر ...، مصدر مكرر، بتاريخ 05/ 04/ 1924.

11- دفتر محاضر ...، مصدر مكرر، بتاريخ 03/ 08/ 1922.

12- دفتر محاضر ...، مصدر مكرر، بتاريخ 15/ 03/ 1930.

13- دفتر محاضر ...، مصدر مكرر، بتاريخ 19/ 12/ 1919.

14- دفتر محاضر ...، مصدر مكرر، بتاريخ 13/ 07/ 1926.

15- Lamia Maslah, Jerba à l'époque contemporaine : Le rapport de l'île au continent de l'évitement à la confrontation, université Panthéon-Sorbonne, P35.

16- الأرشيف الوطني، السلسلة ب، الصندوق 7، الملف 57.

17- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة أ، الصندوق 134، الملف 1/39

[18] Ibid.René Stablot...

[19] Op.Cit.Slah Eddin Tlatli…

20- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة ج، الصندوق 226، الملف 10/20

21- Op.Cit René Stablot...

22- Op.Cit .Slah Eddin Tlatli… P141.

23- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة ج، الصندوق 226، الملف 10/20

24- الأرشيف الوطني التونسي، السلسلة ج، الصندوق 226، الملف 10/20، الوثيقة 38.

25- Op.Cit .Slah Eddin Tlatli… P .173.

26- دفتر محاضر ...، مصدر مكرر، بتاريخ 1924/02/16

27- Op.Cit .Slah Eddin Tlatli… P.174.